26 الامتحان الموحد الإقليمي كأداة لتقييم مردودية المؤسسات التعليمية

رأينا بأية مواصفات يجب أن يكون الامتحان الموحد الإقليمي لنيل شهادة الدروس الابتدائية أداة توجيه و إرشاد للأساتذة إلى الكفايات المطلوب منهم تمكين التلاميذ منها. و الآن ماذا عن نفس الامتحان بنفس المواصفات **كأداة تقييم لمردودية المؤسسات بالنسبة للآباء و محاسبتهم المتنفذ الإقليمي على أساس نتائج ذلك التقييم ؟**

فقبل كل شيء و حتى يكون لهذا الامتحان مصداقية كافية و مطمئنة للجميع, لا بد من تكليف أساتذة الثانوي الإعدادي من دون غيرهم, بكل مراحله, ابتداء من إعداد المواضيع إلى إعداد و إعلان النتائج مرورا بالحراسة و التصحيح. فهكذا فقط يمكن تفادي أي تعاطف مشين و في غير محله بالنسبة للمصلحة العليا للتلاميذ. فأساتذة الثانوي الإعدادي هم من سيستقبل تلاميذ السادسة ابتدائي. و عليه فلن يكون في مصلحتهم أي امتحان لا يفرز تقييما حقيقيا لمردودية المؤسسات الابتدائية. و بذلك تتطابق مصلحتهم مع مصلحة التلاميذ و مصلحة آبائهم الذين بودهم الحصول على :

-1- تقييم موضوعي لمستويات أبنائهم و بناتهم

-2- تقييم صحيح لمردودية المؤسسات التي على ضوئها يحاسب المتنفذ الإقليمي فيها.

من أجل ذلك, فيجب على كل أكاديمية جهوية **نشر البيانات الجماعية المفصلة لنتائج الامتحان الموحد الإقليمي لنيل شهادة الدروس الابتدائية الخاصة بكل مدرسة عمومية كانت أو خصوصية**. و إذا ما اعتبرنا نقطة 10/5 في كل مادة هي العتبة الفَيصل بين التلميذ الأُمي فيها و المُتعلم, فبهذه العتبة يمكن للآباء إحصاء نسبة المتعلمين في كل مادة بكل مجموعة مؤسسات إقليمية على رأسها متنفذ إقليمي و بكل مدرسة حرة. على الأولى يُحاسب المتنفذ الإقليمي و بالثانية يمكن لآباء تلاميذ التعليم الحر ترتيب المؤسسات الحرة بحسب المردودية الحاصلة فيها, فيستطيعون التمييز فيما بينها و الاختيار على أساس ذلك الترتيب للمدرسة المناسبة لفلذات أكبادهم.

و يكون معيار الجودة آنذاك هو المؤسسة الحرة أو العمومية التي حصلت على أحسن نسبة من التلاميذ الحاصلين على 10/5 فما فوق في كل مادة من مواد الامتحان على صعيد الأكاديمية. و بنشر البيانات الجماعية الخاصة بكل مؤسسة تتم بتلقائية محاسبة كل مدرسة حرة على مردوديتها من طرف آباء تلاميذها بالنظر إلى ترتيبها بين المؤسسات المنافسة لها. ويقع الحكم عليها عند فترة إعادة التسجيل. بذلك سيحسب كل مدير من مدراء هذه المؤسسات ألف حساب لتلك الفترة خلال كل السنة الدراسية و سيعمل على أن تحصل مؤسسته على رتبة مشرفة تبقيه في "السوق" بعدد كافي من التلاميذ.

أما مدارس التعليم العمومي فيُحاسب على نتائجها من أجل نفس الغرض, المتنفذ الإقليمي فيها. فعلى ضوء تلك النتائج و بضغط من الآباء, تتحمل الوزارة مسؤوليتها في إقرار نائبها في مهمته أو إعفائه منها و استبداله بمن يفترض فيه أن يكون أحسن منه.

و مرة أخرى, فلا أمل أبدا في الرفع من مستوى تلاميذ التعليم العمومي, من دون هذه المُساءلة و المُحاسبة المتنفذ الإقليمي على نتائج المؤسسات التعليمية من طرف الآباء, و بكل المواصفات و الشروط الواردة أعلاه.